الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/AC.109/2030
11 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

استعراض منتصف المدة لخطة العمل

تقرير عن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في بورت أوف سبين، في الفترة من ٣ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٥	٢
ثانيا	- تنظيم الحلقة الدراسية	٦-١٠	٣
ثالثا	- تصريف أعمال الحلقة الدراسية	١١-١٥	٥
	ألف - محضر الاجتماعات	١١-١٤	٥
	باء - موجز البيانات والمناقشات	١٥	٦
رابعا	- اعتماد تقرير الحلقة الدراسية	١٦	٨

المرفقات

الأول	- بيان أدلى به وزير الاسكان والمستوطنات في ترينيداد وتوباغو في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٣
الثاني	- قائمة المشتركين	١٦
الثالث	- إعراب عن التقدير لحكومة وشعب ترينيداد وتوباغو	١٨

95-20504 210795 270795

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، وخطة العمل المتضمنة في مرفق تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1 و Corr.1) "تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين"، طلبت فيهما، في جملة أمور، من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تقوم خلال العقد بتنظيم حلقات دراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب، وفي مقر الأمم المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل باشتراك شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثليها المنتخبين، والدول القائمة بالإدارة، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والخبراء.

٢ - وصرحت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٤٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة، عند قيامها بمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أنه:

> "بالإضافة إلى المشاكل العامة التي تواجه البلدان النامية، تعاني أيضا الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، وكثير منها أقاليم جزرية صغيرة، من عوائق ناشئة عن تفاعل عوامل من قبيل حجمها وموضعها النائي وتشتتها الجغرافي وقلة مناعتها إزاء الكوارث الطبيعية وهشاشة نظمها البيئية والقيود المعرقلة لمواصلاتها واتصالاتها وبعدها الشديد عن مراكز الأسواق والمحدودية البالغة التي تتسم بها السوق الداخلية، والافتقار الى الموارد الطبيعية وضعف القدرة التكنولوجية المحلية وحدة مشكلة الحصول على إمدادات الماء العذب وشدة الاعتماد على الواردات وقلة عدد السلع الأساسية ونضوب الموارد غير المتجددة والهجرة، لا سيما هجرة الأفراد ذوي المهارات الرفيعة، ونقص الأفراد الإداريين والأعباء المالية الباهظة".

٣ - وفي القرار ٨٩/٤٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قررت الجمعية العامة، أن تقوم اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام ١٩٩٥، باستعراض نصف المدة لخطة العمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٤ - وكما تنص المبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2024)، يرمي الهدف الأساسي للحلقة الدراسية إلى تقييم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما بغرض تقييم تطورها نحو تقرير المصير. وسيولى اهتمام خاص لدراسة خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم المعنية طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وكذلك طبقا لخطة العمل.

٥ - وستساعد المواضيع التي ستبحثها الحلقة الدراسية اللجنة الخاصة، في إجراء تقييم واقعي لحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستولي الحلقة الدراسية أهمية خاصة لنطاق عريض من آراء شعوب تلك الأقاليم. ونظرا للأهمية الخاصة التي يحظى بها استعراض خطة العمل عند منتصف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، والذكرى السنوية الخمسون للأمم المتحدة، وجهت الحلقة الدراسية الدعوة الى ممثلي شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي والسلطات القائمة بإدارة هذه الأقاليم. وكفلت أيضا مشاركة الخبراء والمنظمات والمؤسسات من العاملين بنشاط في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الأقاليم، وكانت مساهمات المشاركين الأساس الذي استندت اليه استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية، والتي ستساعد اللجنة الخاصة في بحث حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال دورتها لعام ١٩٩٥.

ثانيا - تنظيم الحلقة الدراسية

٦ - عقدت الحلقة الدراسية في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٧ - وعقدت الحلقة الدراسية ست جلسات شارك فيها ممثلون عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك خبراء معنيين بمسألة إنهاء الاستعمار. وترد قائمة بالمشتركين في الحلقة في المرفق الثاني بهذا التقرير.

٨ - أدار الحلقة الدراسية السيد أوجين م. بيرسو، (غرينادا) رئيس اللجنة الخاصة. وشارك الأعضاء في اللجنة الخاصة على النحو التالي: إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وترينيداد وتوباغو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون والصين وغرينادا وفنزويلا والهند. وشاركت الأرجنتين بصفة مراقب في الحلقة الدراسية. وشاركت البرتغال في أعمال الحلقة الدراسية بصفتها دولة قائمة بالإدارة.

٩ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، تم تعيين الممثلين التاليين بصفتهم أعضاء في مكتب الحلقة الدراسية:

نائب الرئيس: السيد اليمامي بالو بانغورا، (سيراليون)؛

المقرر: السيدة أنت ديزيل، (ترينيداد وتوباغو)؛

رئيس لجنة الصياغة: السيد أوتولا أوتوك ساماتا، (بابوا غينيا الجديدة)؛

أعضاء لجنة الصياغة:

السيد رينغاراج فيسواناثان (الهند)؛
السيدة أنت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)؛
السيد أولي ك. موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛
السيد ألن براير (فنزويلا).

وتم الاتفاق فيما بعد على أن تكون لجنة الصياغة مفتوحة العضوية.

١٠ - وتضمن جدول أعمال الحلقة الدراسية البنود التالية:

١ - المسائل الاقتصادية والاجتماعية؛ والقضايا البيئية:

(أ) النهوض الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وأثره على ممارسة الحق في تقرير المصير؛

(ب) تطوير السياحة؛ أثرها على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وعلى البيئة؛

(ج) موضوع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛

(د) تنمية الموارد البشرية والآثار المترتبة على الهجرة بأنواعها؛

(هـ) دور الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم؛

(و) إمكانية حصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) المجالات الخاصة التي يتطلب التعاون الإقليمي فيها التعزيز من جانب الأقاليم المعنية والوكالات الدولية: حفظ وحماية الموارد البحرية والموارد الطبيعية الأخرى من الاستغلال المفرط؛ والنقل والاتصالات؛ والتعليم العالي؛ والبحث والتطوير؛ والترتيبات الإقليمية لتجميع المهارات والخبرات الخاصة من أجل تقاسمها؛ وتقديم المساعدة في مجال الصحة العامة؛

(ح) الآثار المترتبة على الاحترار العالمي في الأقاليم الجزرية وارتفاع منسوب البحر والمخاطر البيئية الأخرى؛

(ط) الجهود المحلية للتأهب على الصعيد الوطني لحالات الكوارث وإضفاء الطابع المؤسسي على جهود الإغاثة في حالات الكوارث وتنسيق تلك الجهود؛

(ي) التعاون الدولي والإقليمي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛

(ك) مسائل ذات صلة بقانون البحار والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنطقة.

٢ - خيارات تقرير المصير:

تقرير المصير: المفهوم والخيارات وتطبيقاتهما في الأقاليم الصغيرة الجزرية غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ بحث خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وقرارات ومقررات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة:

'١' الاستقلال؛
'٢' الارتباط الحر مع دولة مستقلة؛
'٣' الاندماج مع دولة مستقلة؛
'٤' الارتباط مع منظمة (إقليمية/دون إقليمية) لدول مستقلة؛
'٥' الاستقلال الذاتي المستدام اقتصاديا؛
'٦' خيارات أخرى ممكنة.

ثالثا - تصريف أعمال الحلقة الدراسية

ألف - محضر الاجتماعات

١١ - افتتح السيد أوجين م. بيرسو (غرينادا) الحلقة الدراسية في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، بصفته رئيس الحلقة الدراسية.

١٢ - وقدم الرئيس السيد فينسنت لاس، وزير الإسكان والمستوطنات لجمهورية ترينيداد وتوباغو، الذي ألقى بيانا في افتتاح الحلقة الدراسية. ويرد البيان بأكمله في المرفق الأول لهذا التقرير، وفقا لقرار اتخذته الحلقة الدراسية في جلستها الأولى المعقودة في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٣ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، اعتمدت الحلقة الدراسية بالإجماع، وثيقة نهائية بعنوان "الاستنتاجات والتوصيات" (للحصول على مزيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث). وفي

الجلسة نفسها، اتخذت الحلقة الدراسية قرارا أعربت فيه عن تقديرها لحكومة وشعب ترينيداد وتوباغو بالتزكية (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير). ثم ألقى رئيس اللجنة الخاصة، في نفس الجلسة، بيانا ختاميا.

١٤ - وفي الجلسة السادسة كذلك، أكد ممثل اندونيسيا من جديد موقف حكومته من مسألة تيمور الشرقية وأعرب عن تحفظاته بشأن أي إشارة الى تيمور الشرقية.

باء - موجز البيانات والمناقشات

١٥ - خلال مناقشة بنود جدول أعمال الحلقة الدراسية، أعرب المشتركون عن آرائهم بشأن عدد من القضايا تضمنت ما يلي:

(أ) خيارات تقري المصير

'١' لدى النظر في الخيارات المتاحة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ينبغي أن تسترشد اللجنة الخاصة بقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وخيارات أخرى وفقا لميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية الأخرى ذات الصلة؛

'٢' وينبغي أن يسبق أي ممارسة لحق تقرير المصير، حملات تثقيفية سياسية مناسبة فيما يتعلق بخيار شرعي أو خيارات شرعية لتقرير المصير، وبالآثار المترتبة عليها؛

'٣' وتم الإعراب عن رأي مؤداه أنه يجب النظر في الوضع القانوني لجبل طارق في المستقبل وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، وتماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

'٤' واستمعت الحلقة الدراسية الى بيانات أدلى بها ممثلو اندونيسيا والبرتغال وتيمور الشرقية أكدوا فيها من جديد التزامهم بمتابعة الحوار الجاري بغية الوصول الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لقضية تيمور الشرقية، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة.

(ب) التنمية السياسية والدستورية

'١' إن تعزيز الحكم الذاتي المحلي يسهل عملية التقدم نحو حق تقرير المصير؛

'٢' ينبغي أن تجرى الأعمال الشرقية لتقرير المصير، التي يتم تنظيمها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمشاركة الأمم المتحدة بالشكل المناسب، مع مراعاة خبرة الأمم المتحدة على المستوى العالمي في تقديم المساعدة لتنظيم الانتخابات والعمليات الأخرى المماثلة.

(ج) المنظمات والترتيبات الإقليمية

'١' تمثل مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حافزا هاما لممارسة حق تقرير المصير؛

'٢' وأحاط المشتركون علما مع التقدير بالعمل المشكور الذي قامت به لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي بمد يد العون الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي من خلال ضم هذه الأقاليم الى برنامج عملها، وما تضطلع بها من دراسات بحثية وعمليات تحليل فيما يتعلق بالحالة في هذه الأقاليم.

(د) المسائل الاجتماعية والاقتصادية

أعرب ممثلو عدد كبير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن رأي مفاده أن تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة ومستدامة يجب أن يسبق أي ممارسة لتقرير المصير.

(هـ) اللجنة الخاصة

'١' على اللجنة الخاصة أن تواصل أخذ الظروف الدولية المتغيرة في الاعتبار، عند تقييمها الواقعي للتطورات السياسية المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

'٢' ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة، بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إجراء عمليات تحليل دورية لتقدم ومدى تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ولخطة العمل للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠؛

'٣' ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الحصول على فوائد أكبر من منظومة الأمم المتحدة كوسيلة لتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتقدمها السياسي؛

'٤' يجب أن تواصل اللجنة الخاصة تنفيذ ولايتها بقدر أكبر من الابتكار والمرونة، ومن خلال نهج واقعية وعملية؛

'٥' لاحظ المشتركون أن نشر المعلومات المتعلقة بقضايا إنهاء الاستعمار وتلقي المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يزالا غير كافيين، وأعربوا عن رأي مفاده أن على اللجنة الخاصة أن تستكشف خيارات لتوسيع وتكثيف صلاتها واتصالاتها بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما في مجال تلقي ونشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

وفي هذا الصدد، طلبوا من لجنة الإعلام بالأمم المتحدة أن تكلف إدارة شؤون الإعلام بزيادة نشاطها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

'٦' أكد المشتركون أيضا أهمية مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مداولات اللجنة الخاصة.

(و) منظومة الأمم المتحدة

ينبغي تزويد شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمعلومات شاملة عن نطاق المساعدات التي يمكن أن توفرها لهم الأمم المتحدة وطرائقها.

رابعا - اعتماد تقرير الحلقة الدراسية

١٦ - وفي الجلسة الختامية للحلقة الدراسية، المعقودة يوم ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، اعتمد المشتركون فيها الاستنتاجات والتوصيات التالية بتوافق الآراء.

الاستنتاجات والتوصيات

إن الحلقة الدراسية، وقد اضطلعت باستعراض منتصف المدة لخطة العمل:

١ - تود أن تقدم، في هذه السنة التي توافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ومنتصف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، تهانيها القلبية، بالإجماع، الى المنظمة العالمية على إنجازاتها الكثيرة في شتى مجالات الأنشطة، وبوجه خاص، على نجاحها الباهر حتى الآن في مجال القضاء على الاستعمار؛ وتود أيضا أن تعرب عن أطيب تمنياتها للأمم المتحدة بالنجاح في المستقبل فيما فيه صالح جميع بلدان وشعوب العالم، بما فيها تلك التي تنتظر ممارسة حقها في الحكم الذاتي، بمساعدتها وإرشادها؛

٢ - تسلم بأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لم يكتمل بعد، وتوصي، مساعدة لمواصلة تنمية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمنح مركز المراقب للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل الاشتراك في الأنشطة الرسمية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛

٣ - ترى أن الأمر يحتاج، في هذه المرحلة من التطورات العالمية، الى تحديد وتنفيذ نهج ابتكارية وعملية وواقعية سعيا الى التوصل الى حل محدد لكل إقليم من الأقاليم المذكورة

وفقا لرغبات الشعوب المعنية المعرب عنها بحرية وبما يتمشى مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وغير ذلك من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤ - تكرر تأكيد أنه ينبغي للخصائص المحددة لما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ألا تحول بأي شكل دون ممارسة سكانها لحقها غير القابل للتصرف في الحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بأن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي المستمر والمستدام للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يشكل عنصرا هاما في تقرير المصير؛

٦ - تسلم بأهمية برامج المساعدة الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها الدول القائمة بالإدارة الى تلك الأقاليم، فضلا عن الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتطلب من تلك الجهات المانحة الرئيسية أن تزيد من برامج المساعدة التي تقدمها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بما يتفق مع احتياجات ورغبات شعوب هذه الأقاليم؛

٧ - ترى أن الاستثمار الأجنبي، بالتعاون مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ووفقا لاحتياجاتها، يشكل عاملا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأقاليم ويمكن أن يسهم إسهاما فعالا في ممارستها لحقها في تقرير المصير؛

٨ - تحيط علما مع الارتياح بالخطط التي أعلنتها الدول القائمة بالإدارة لإغلاق أو خفض حجم ما تبقى من قواعدها ومرافقها العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتطلب من الدول القائمة وحكومات هذه الأقاليم أن تتعاون، بغرض منع أو تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية المحتملة المترتبة على إغلاقها؛

٩ - تؤكد من جديد صحة جميع الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالحكم الذاتي طالما أنها تتفق مع الرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية بحرية وتتطابق مع المبادئ المحددة بوضوح والواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)؛ وتؤكد أيضا من جديد أهمية التحقق من آراء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال الأعمال المشروعة لتقرير المصير؛

١٠ - تؤكد أن قيام جميع الأطراف المعنية بمواصلة دراسة النطاق الكامل للخيارات المتعلقة بتقرير المصير، ونشر المعلومات ذات الصلة بين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم

الذاتي يعتبران عنصرين هامين في تحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وخطة العمل؛

١١ - تعرب عن قلقها إزاء عدم حضور الممثلين المنتخبين للأقاليم في الحلقة الدراسية بسبب القيود على ولاية اللجنة الخاصة من حيث الاتصال المباشر بحكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

١٢ - توصي اللجنة الخاصة أن تطلب من لجنة الإعلام بالأمم المتحدة أن تكلف إدارة شؤون الإعلام ومراكز الأمم المتحدة للإعلام بنشر معلومات عن إنهاء الاستعمار وعن الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

١٣ - توصي بأن تؤخذ استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية في الاعتبار عند إعداد تقرير اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٥؛

١٤ - توصي بأن تطلب اللجنة الخاصة من الجمعية العامة أن تدرج في قراراتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار طلبا موجها الى الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛

١٥ - تعرب عن قلقها بشأن الصعوبات في مجال تنفيذ النص ذي الصلة في خطة العمل والذي يدعو الى إجراء عمليات تحليل دورية لتقدم ومدى تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتطلب من اللجنة الخاصة أن تبحث عن أساليب بديلة لتنفيذ هذا النص؛

١٦ - ترحب بقيام جبل طارق وجزر فوكلاند (مالفيناس)، والأقاليم التابعة الأخرى، بإنشاء اتحاد الأقاليم التابعة البريطانية في لندن، يوم الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بغرض تعزيز تبادل التعاون والمساعدة في مجال نشر المعلومات ذات الصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

١٧ - تلاحظ الطلب المقدم من جبل طارق بأن تولي اللجنة الخاصة الاعتبار للمادة العاشرة من معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣ فيما يتعلق بالخيارات المتاحة بخصوص هذا الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي بوجه خاص وتقترح أن تنظر اللجنة الخاصة في هذا الطلب؛

١٨ - تؤكد، حيث أن غالبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية هي دول جزرية صغيرة، على أنه من المهم أن يركز النهوض الاجتماعي - الاقتصادي المتواصل، بما في ذلك

الاستثمار الاقتصادي الأجنبي، على التنمية المستدامة التي تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية، حيث أن الاستمرار والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي يؤثران بشكل خطير على جهود شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل تقرير المصير؛ وتوصي بأن يتم توفير القدرة التقنية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل وضع دراسات موجزة للبيئة والموارد في كل إقليم؛

١٩ - تؤيد التوصية الصادرة عن الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة لعام ١٩٩٠، المعقودة في بربادوس، والحلقة الدراسية الإقليمية لعام ١٩٩٢ المعقودة في غرينادا من أجل التعاون الرسمي بين اللجنة الخاصة ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي بشأن الدراسة الشاملة، التي اقترحتها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، لإمكانية وصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الى برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة تعزيز عملية التنمية لهذه الأقاليم؛

٢٠ - تؤيد العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي للمساعدة في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والدستورية، لكثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، وتدعو اللجنة الخاصة الى مساعدة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من برنامج عملها، على النحو الذي حددته حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما دراستها الموجزة للأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والدستورية لبلدان منطقة البحر الكاريبي غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتحليلها لاشتراك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة، ودراستها لأثر الترتيبات التجارية الدولية على اقتصادات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

٢١ - تؤيد الرأي القائل بأن المؤسسات الإقليمية مثل لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ومحفل منطقة جنوب المحيط الهادئ، لها صلات مباشرة بدرجة أكبر مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أن غالبية هذه الأقاليم كانت أعضاء أو أعضاء منتسبه في عدد من المؤسسات الإقليمية، بموافقة الدول القائمة بإدارة كل منها؛

٢٢ - تؤيد ضرورة أن تكون المنظمات غير الحكومية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معتمدة لدى هيئات الأمم المتحدة؛

٢٣ - تطلب من اللجنة الخاصة أن تنظر في الاقتراح القائل بأنه ينبغي أن يطلب من لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، نظرا لعدم وجود آلية لتنفيذ الجوانب الرئيسية في خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أن تنفذ الأحكام ذات الصلة من خطة العمل على

المستوى الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما عمليات التحليل الدورية لتقدم ومدى تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واستعراض أثر الحالة الاقتصادية والاجتماعية على النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الناحيتين الدستورية والسياسية، مع توفير الموارد الملائمة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي كي تضطلع بأنشطتها؛

٢٤ - تؤيد الحاجة الى الاضطلاع بدراسة مستفيضة بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدستورية في كل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية، على النحو الذي دعت اليه الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة المعقودة في فانواتو في عام ١٩٩٠، وهي الدراسة التي ينبغي أن تضطلع بها المؤسسات الإقليمية ذات الصلة.

المرفق الأول

بيان أدلى به وزير الإسكان والمستوطنات في ترينيداد وتوباغو في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥

لي عظيم الشرف أن أرحب بكم باسم حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو في جمهوريتنا ذات الجزيرتين. ونحن سعداء بقبولكم لعرض حكومتنا لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية. وقد أوكل إليكم مواصلة السعي لتنفيذ الولاية المهمة المتمثلة في دراسة حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وتقديم التوصيات الملائمة لتنفيذ خطة عمل عام ١٩٩١ للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار بالإضافة الى إعلان عام ١٩٦٠ التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (انظر القرار الشهير ١٥١٤ (د ١٥)).

لقد ظلت ترينيداد وتوباغو عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ـ لجنة الـ ٢٤ الخاصة ـ منذ عام ١٩٦٢، وهي السنة التي نلنا فيها استقلالنا وحصلنا على عضوية الأمم المتحدة. وكانت ولاية اللجنة الخاصة في ذلك الوقت هائلة بالفعل. بل وفي بعض الأحيان كانت تبدو عصية التحقيق. وكان ما يزيد عن ٥٠ إقليما مشمولا بالوصاية وغير متمتع بالحكم الذاتي في آسيا وافريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، موضع المناقشات المفصلة التي زاد من تعقيدها، حتما، اعتبارات الحرب الباردة.

إنني أذكر بسعادة بالغة مهمتي الخاصة أثناء خدمتي في اللجنة الخاصة في الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٦. وكان لي عظيم الشرف أن أخدم كمقرر وممثل للجنة الخاصة في العديد من بعثاتها الزائرة الى منطقة المحيط الهادئ وغيرها. وكانت مداولات اللجنة الخاصة في تلك السنوات الأوائل تتسم بروح عالية وكان هنالك شعور كبير بالمهمة وسبل تحقيقها. وتحتل تلك الأيام مكانا خاصا في ذاكرتي.

أكدت اللجنة الخاصة على مدى السنوات، إمكانية تحقيقها لأهدافها. وما عادت عضويتها تعالج مسائل مثيرة للانفعالات مثل عملية إنهاء الاستعمار في الجزائر وكينيا وغينيا - بيساو وموزامبيق وزمبابوي وناميبيا. وقد زادت عضوية الأمم المتحدة نتيجة لهذه العملية أساسا، من ١٠٤ أعضاء في عام ١٩٦١ الى حجم العضوية الحالي البالغ ١٨٥ عضوا مما غيَّر شكل المنظمة تماما تقريبا.

واليوم فإن معظم الـ ١٧ إقليما غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي أقاليم صغيرة الحجم وقليلة السكان. وبالرغم من أن الحالة في معظم هذه الأقاليم لا تتسم بالاضطراب لحسن الحظ، فإن ولاية اللجنة الخاصة تظل مشوبة بالتحدي ويتطلب تنفيذها قدرا كبيرا من الابتكار والمرونة.

وفي نظام اقتصادي وسياسي دولي متغير على الدوام، والتغيرات ذات الصلة في السياسات والنهج التي تتبعها كثير من الحكومات والشعوب، يكون المناخ الذي تواصل فيه اللجنة الخاصة تحقيق أهدافها مشوبا بالريبة، للأسف، من جانب البعض. وهذا أمر مؤسف ولكنه لا يجب أن يحول دون إنجازكم لمهمتكم.

إن معظم الأقاليم التابعة هي كيانات صغيرة جدا في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتحجم لأسباب مفهومة عن السير في اتجاه الاستقلال. ويتساءل كثير منها عن إمكانية بقائها الاقتصادي ككيانات مستقلة وهي قلقة بالتالي إزاء قدرتها على إعالة شعوبها على نحو ملائم إذا نفذت خيار الاستقلال. إن احتمال عدم رغبة جميع الأقاليم التابعة في نيل الاستقلال قد درست في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥). فهو ينص على المركز السياسي للإقليم الذي ينبغي تحديده من خلال أكثر من خيار سياسي مشروع واحد من جانب سكان الأقاليم المعنية.

لقد كررت قرارات ومقررات اللجنة الخاصة تأكيد القواعد والمبادئ التوجيهية الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥). ومن المهم الآن أن تستمر اللجنة الخاصة في الاسترشاد في أنشطتها واقتراحاتها بهذه القرارات الرئيسية التي وجهت عمل تلك الهيئة وعمل الأمم المتحدة ككل على طريق النجاح في مجال إنهاء الاستعمار.

ومن جهة أخرى، ينبغي أن تدرك الأقاليم ذاتها بالإضافة الى الجهات المسؤولة عن إدارتها، إدراكا كاملا حقيقة أن اللجنة الخاصة والأمم المتحدة لا تسعيان الى فرض أسلوب لحياتها. وتستطيع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والسلطات القائمة بالإدارة فيها، ومن خلال مساهمتها في جهود اللجنة الخاصة لإجراء تقييمات مستنيرة للتطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها، أن تحقق الانتفاع الأمثل من الفوائد المستمدة من مشاركة اللجنة الخاصة في الأنشطة والمناقشات البناءة المتعلقة بالأقاليم.

إن من رأيي ومن رأي حكومة ترينيداد وتوباغو، أن مبادئ الميثاق ولا سيما الفصل الحادي عشر الذي يحتوي على الإعلان الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يزال ذا أهمية فائقة في هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ويتحتم أن تعمل جميع الهيئات ذات الصلة في المنظومة بما في ذلك الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية والأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل تحقيق تلك الغاية. ويعني ذلك من حيث الواقع إعطاء المزيد من الحيوية لمبدأ أن تظل مصالح سكان تلك الأقاليم فائقة الأهمية. كما يجب إيجاد السبل لزيادة مزيد من الجدوى في ولاية اللجنة المتمثلة في متابعة وتعزيز النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بشعوب الأقاليم.

وتمثل الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، بطبيعة الحال، شاغلا مباشرا لترينيداد وتوباغو. وفي الواقع يجب أن تعمل الدول المستقلة في منطقة البحر الكاريبي والأقاليم ذاتها على تجاوز المعوقات الخطيرة المتمثلة في صغر الحجم والعزلة الجغرافية. ويجب علينا

جميعا أن نتغلب على نحو متساو على المشكلات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية المماثلة. فمصيرنا مرتبط بشكل لا ينفصم.

كانت بعض معوقات التنمية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي موضع مناقشة أثناء الحلقة الدراسية الأخيرة المعقودة في منطقة البحر الكاريبي بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، في غرينادا في عام ١٩٩٢. وفي حين أني أعلم أن قليلا من التوصيات التي اعتمدت منذ ثلاث سنوات قد تم تنفيذها، فقد أخبرت أن توصيات أخرى تتعلق بالأنشطة التي يمكن أن تقوم بها، بشكل مفيد، اللجنة الخاصة والأمم المتحدة ككل في السنوات المقبلة لا تزال تنتظر التنفيذ. وربما أمكن إجراء استعراض للاقتراحات التي لم تنفذ بعد. ويحدوني أمل كبير أن تساعد هذه الحلقة الدراسية بدرجة كبيرة في تحقيق تقدم ملحوظ في العملية التي بدأت في الاجتماع السابق في غرينادا.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو، وبالأصالة عن نفسي، لأتمنى لحلقتكم الدراسية النجاح وأن أعرب عن الأمل، إذا سمح الوقت، أن تتيسر لكم إمكانية زيارة أجزاء أخرى من البلد لتتعرفوا على الطابع الفريد لثقافتنا المتعددة الإثنيات.

المرفق الثاني

قائمة المشتركين

وفد اللجنة الخاصة

السيد أوجين م. بيرسو (غرينادا) (رئيس اللجنة الخاصة)
الآنسة ياو يوهوا (الصين)
السيد رينغاراج فيسواناثان (الهند)
السيد توماس سامودرا سريودجاجا (اندونيسيا)
السيد دومنغو دوس دوريس سواريس (اندونيسيا)
السيد أحمد ورهاديكوسوما (اندونيسيا)
السيد أوتولا أوتوك ساماتا (بابوا غينيا الجديدة)
السيد اليمامي بالو بانغورا (سيراليون)
السيدة آنت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)
السيدة روزلين خان ـ كمنغز (ترينيداد وتوباغو)
السيد الوليد دودش (تونس)
السيد أولى ك. موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد آلان براير (فنزويلا)

السلطة القائمة بالإدارة

السيد انطونيو ثورونها غاميتو (البرتغال)

المراقبون

السيد إيفان إيفانيسفيتش (الأرجنتين)

الممثلون من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

السيد زاكرياس دا كوستا (تيمور الشرقية)
السيدة نورما أدواردز (جزر فولكلاند (مالفيناس))
السيد وليام لكستون (جزر فولكلاند (مالفيناس))
السيد ج. ج. بوسانو (جبل طارق)
السيد ملفين فاريل (جبل طارق)
السيد بيري استغلتز (جبل طارق)
السيد دان باركنسون (غوام)
السيد إيغناسيو إيريارتي (غوام)

السيد انطوني باباوتا (غوام)
السيد سوني أورسيني (غوام)

الخبراء

السيد فرانك عبدالله (ترينيداد وتوباغو)
الآنسة جوديث ل. بورن (جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة)
السيد نويل براون (جامايكا)
السيد خوزي أ. كوسينو (شيلي)
السيد فريد فيلبس (بربادوس)
السيدة دونا وينسلو (كندا)

هيئات الأمم المتحدة

السيد كارلايل كوربن - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجنة التعاون الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي

السيدة كلوديت وولكر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد هادي تورون - مركز الأمم المتحدة للإعلام

المنظمات غير الحكومية

السيد يان سيلين اوريغاي - (المؤتمر الشعبي، كاليدونيا الجديدة)

السيد رولاند ريفيرا - (المنظمة الشعبية لنصرة حقوق الشعوب الأصلية، غوام)

السيد س. والتون براون الابن - (لجنة استقلال برمودا، برمودا)

السيد مينيلاوس تزيليوس - (منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة - الولايات المتحدة الأمريكية)

حكومة ترينيداد وتوباغو

السيدة مارغريت كنغ - روسو، وزارة الخارجية

السيدة شارون برادشو، وزارة الخارجية

المرفق الثالث

إعراب عن التقدير لحكومة وشعب ترينيداد وتوباغو

إن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي،

وقد انعقدت في الفترة من ٣ - ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ في بورت ـ أوف ـ سبين بغرض إجراء استعراض منتصف المدة لخطة العمل ضمن سياق العقد الدولي للقضاء على الاستعمار،

وقد استمعت الى الكلمة التي ألقاها السيد فنسنت لاس وزير الإسكان والمستوطنات في جمهورية ترينيداد وتوباغو،

تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو لتزويد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالتسهيلات اللازمة لحلقتها الدراسية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي وللمساهمة الكبيرة التي قدمتها لإنجاح الحلقة الدراسية ولا سيما لكرم الضيافة والاستقبال الحاد الذي وجده المشاركون والمراقبون طوال فترة وجودهم في ترينيداد وتوباغو.